



## صاحب الجلالة الملك يعقد مؤتمراً صحفياً

حضرات السادة :

بمناسبة وجودكم بالمغرب في إطار الإحتفالات بعيد العرش طلب مني العديد من الصحفيين تخصيص حديث، ولكن نظراً لضيق الوقت وحتى يمكنني أن أرضي جميع الطلبات قررت أن أعقد هذه الندوة لأشفي غليلكم.

وحتى لا نضيع الوقت، ولتكون الأجوبة دقيقة نرجو منكم تبويب أسئلتكم حتى لا يقع حشو أو خلط. وسنبداً بالأسئلة المطروحة باللغات الأجنبية.

سؤال — وكالة الصين الجديدة :

قبل أن أطرح سؤالي اسمحوا لي يا جلالة الملك أن أقدم لكم باسم زملائي الحاضرين هنا تهانينا الحارة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لجلوس جلالته على العرش، إنني أود يا جلالة الملك أن أطرح عليكم السؤالين التاليين :

أولاً : قام السيد ياسر عرفات مؤخراً على إثر قرار الأردن بوقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة لمراكش لاطلاعتكم على الأمر والإستماع إلى نصائحكم، وإنني أود أن أعرف رأي جلالته كرئيس للجنة القدس ورئيس للجنة العربية بشأن تطورات الوضع في الشرق الأوسط، وماهي النصائح التي قدمتها لجلالته للسيد ياسر عرفات ؟

ثانياً : بعد عودتي إلى المغرب منذ حوالي عشرة أيام راجت إشاعات إحداها تتعلق بزيارة قد يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية السيد عبده ضيوف رئيس السنغال للمغرب لترتيب مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو، بينما تتعلق الإشاعات الثانية بتعديل حكومي محتمل بالمغرب بذهاب الوزير الأول السيد محمد كريمة العمري.

هل يمكنكم يا جلالة الملك أن تؤكدوا أو تنفوا هذه المعلومات ؟

جواب : إنني أشكركم على التمنيات التي أعربتم عنها باسم جميع زملائكم الحاضرين هنا، واعتباراً لما هو معروف من أدب تقليدي وعريق في الصين فإنه من الأمور العادية أن يكون الإختيار وقع عليكم لتحظوا بهذا الإمتياز، وإنني أشكركم كما أشكركم جميعاً أيها السيدات والسادة.

فبالنسبة للسؤال الأول كما تعلمون يجب أخذ المشاكل الأردنية الفلسطينية باحتراس كبير، لأن الأمر يتعلق بمشاكل عائلية، فليس هناك شعب أقرب إلى الأردن مثل الفلسطينيين، كما ليس هناك شعب أقرب إلى الفلسطينيين مثل الأردن.

ولهذا فإن الأمر في غالب الأحيان يأخذ أبعاد خصومة كبيرة ونزاع كبير، لكن ذلك لا يعدو في الواقع كونه مشكلاً عائلياً، وبطبيعة الحال كما هو الشأن بالنسبة لجميع المشاكل العائلية فإن الأمر سيكون له صدى خاص.



فما حدث ليس إبطالا صريحاً لاتفاق بين الأردن والفلسطينيين، وقد قرأنا بين سطور خطاب الملك حسين أنه كان غاضباً، وأنه حسب قوله تعب من ماطلات ورفض الفلسطينيين.

بينما يؤكد الفلسطينيون من جهتهم عند عرضهم لوجهة نظرهم أن الملك حسين لا يفهمهم جيداً، لكن الأمر بالنسبة إليهم على الأقل لم يصل إلى حد القطيعة، ويعتبرون أنه يجب مباشرة العمل.

وفي الحالتين سمعنا أيضاً أن الملك حسين قال : انه يعتبر أن القرار المتخذ من طرف قمة الرباط سنة 1974 والذي جعل من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني قد تجب مراجعته، لكنه أضاف في نفس الوقت أن هذا مجرد رأي، وأنه يبقى بالرغم من هذا الرأي ملتزماً بمقررات قمة الرباط لسنة 1974.

وإذن فأنا أعتقد شخصياً أنه يجب التحلي باليقظة، وكعضو من الأسرة العربية وك رئيس حالي للقمة العربية فإن واجبي بطبيعة الحال هو قبل كل شيء هو محاولة تقريب وجهات النظر مهما تكن متباعدة.

وإنني أرى أننا لم نصل إلى هذه المرحلة من التشاؤم، وأن الأمر يتعلق بمبارزات طبيعية اعتباراً لما يطرحه الاتفاق الأردني الفلسطيني، واعتباراً كذلك لما ينتظر من انسجام في العمل المشترك للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

هذا بالنسبة للسؤال الأول، أما بالنسبة للسؤال الثاني، فإن تشكيل حكومة أخرى أمر غير وارد، وربما كانت بعض الاشاعات التي روجت أن الوزير الأول قد يتغيب ثلاثة أسابيع أو شهراً واحداً من أجل علاجات طبية جعلت البعض يعتقد بوجود أزمة حكومية، هذا غير صحيح، وعلى كل فإن الأزمات الحكومية في المغرب ليس لها نفس المعنى الذي لها في دساتير أخرى، فالمغرب لا يكون أبداً في حالة أزمة، فنحن في حالات تعديلات وزارية مستمرة أحدها أعمق من الآخر، لكنني مرتاح لوزير الأول، ولا أرى مبرراً لتغييره، وسيم فقط إعطاؤه شهراً واحداً للعلاج والراحة.

وقد تحدثت إلي عن صديقي الرئيس السينغالي عبده ضيوف، فزيارته غير واردة الآن، ولكن كما تعلمون فإن رئيس السنغال سواء كان الرئيس سنغور أو خلفه محل دائماً بين ذويه في المغرب، الشيء الذي يجعل زيارته تكتسي دائماً طابعاً ودياً وحميماً.

أما بالنسبة للمشاكل الذي تحدثون عنه فإنه من الأكيد أننا مستعدون للإستجابة إلى الرئيس عبده ضيوف، وإلى حديثه عن المشاكل الثنائية أو جميع المشاكل، ومن بينها المشاكل الإفريقية، وبما أننا لم نعد عضواً في منظمة الوحدة الإفريقية فإنه من الأكيد أننا سنولي ما سيقوله لنا أكبر الإهتمام، ولكننا في أي حال من الأحوال لن نعتبر ما سيقوله لنا شيئاً ملزماً لنا وصادراً عن منظمة غادرناها.

إلا أنه احتراماً للرئيس عبده ضيوف واعتباراً لما يربطنا من صداقة به وبالبلد الذي يمثله لا يمكننا أن لا نستمع إليه، ولكننا سنستمع إليه مع الإستفادة من حق الأخذ بما يعجبنا وترك ما لا يناسبنا.

سؤال — جريدة غازيتا :

أود أن أعرف ما هو مآل ترشيح المغرب للإنضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية ؟ وهل كانت



هناك اتصالات مع الحكومة الإيطالية لتساند هذا الترشيح ؟

جواب : لا بد أن أقول : إنه منذ بضع سنوات اكتست العلاقات المغربية الإيطالية نوعا من الإزدواجية، لقد كانت هذه العلاقات جيدة على الدوام بل أقول مثالية على الصعيد الثنائي، وكما كررت دائما فإن إيطاليا تشكل شريكا مفضلا للمغرب في أحلك الأوقات، ولم يسبق أبدا أن طرقتا الباب الإيطالي لحاجة ما ووجدناه مغلقا، هذا فيما يخص الصعيد الثنائي.

ولكن مع الأسف حين نطرق باب المجموعة الاقتصادية الأوروبية المتعددة الأطراف توجد من بين التحفظات الأكثر تصلبا التحفظات الإيطالية التي اعتبرها مشروعة تماما.

من الأكيد أن دول السوق الأوروبية المشتركة تنقسم إلى مجموعتين، هناك مجموعة الجنوب وهناك مجموعة الشمال، ومن الناحية المناخية فإن دول مجموعة الجنوب هي بالضرورة من البلدان المنافسة للمغرب الذي هو كذلك منافس لها وخاصة على الصعيد الفلاحي، أما دول الشمال أي الدول المنتجة للحليب والجبن والزبدة وغيرها فإنها ليست مزاحمة من لدن المغرب.

ولهذا فهناك تباعد لا أقول إيديولوجيا أو فلسفيا بل تباعد مناخي، وأعتقد شخصا أنه مع النمو الديمغرافي السريع الذي يشهده العالم، ولحسن مستوى العيش، سيأتي الوقت الذي تحتاج فيه أوروبا إلى المزيد من البرتقال والخضروات والبواكير، وبطبيعة الحال فإن إيطاليا وإسبانيا والبرتغال التي لا يمكنها تلبية الطلب المتصاعد لن ترى أي مانع في وجود شركاء آخرين لمعاضدتها في المجال، أي على الصعيد الفلاحي وصعيد الاستهلاك، وهذا بالطبع لا يعني الرغبة السياسية الأوروبية التي ما إذا نضجت وتوضحت معالجتها يوما ما فإن هذه الفلسفة والرغبة السياسية الاقتصادية الأوروبية تعبر طلب المغرب بأن يصبح عضوا كاملا العضوية في معاهدة روما ليس بالطلب التجاري الخفض، بل طلبا وإرادة الغاية منها شيئا ما جيوسياسية للمنظمة بهدف تجاوز إطار البحر الأبيض المتوسط إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

سؤال — صحيفة (فولكسكرانت) هولندا : صاحب الجلالة إذا سمحتم لدي سؤالان أود أن أطرهما على جلالتيكم.

أولا : لقد حصل المهاجرون المغاربة بهولندا مؤخراً على حق التصويت في الانتخابات البلدية كبقية الأجانب الآخرين المقيمين بهولندا منذ خمس سنوات، وبعد أسبوع ونصف سيصوتون للمرة الأولى، ما هو رأي جلالتيكم في هذا التطور الذي يمكن أن نعتبره خطوة أولى نحو الإدماج النهائي للمغاربة في مجتمعنا ؟

ثانيا : إن الديمقراطية في بلدكم أصبحت متطورة، فهل أنتم مستعدون لتعديل الدستور إذا ما رغب البرلمان في ذلك من أجل منحه سلطات أكبر فيما يخص تشكيل الحكومة ؟

جواب : سأبدأ بالجواب عن السؤال الثاني، ما دمت لستم مواطنين مغربيا ولا برلمانيا مغربيا فلا أرى لماذا تفترضون أن البرلمان المغربي قد يرغب في أن أمنحه سلطات أكبر، إذ هذه مسألة داخلية لا تهم سوى المغاربة وبالتالي فلن أجيبكم عن سؤالكم.

وفيما يخص السؤال الأول فإنكم تعرفون موقفي، وقد حللته خلال مخاطبتي للجالية المغربية بباريس، وأيا كان نطاق الضيافة الذي يمكن أن يعيش فيه المغاربة بالدول الأوروبية فإنني أعتقد أن الضيافة والتعاون



والعمل المشترك لا تعني الإدماج، وفضلاً عن ذلك وتلاحظون ذلك بأنفسكم، فإن المواطن المغربي يصعب إدماجه. وحتى إن أردتم القيام بذلك فربما تتمكنون بسهولة من إدماج الجيل الأول، أما بالنسبة للجيلين الثاني والثالث فمن الصعب دمجهما، ذلك أن الخلايا وعناصر الوراثة كلها أمور يجب النظر إليها بعين الاعتبار، وستكون هولندا أول من يتضايق من ردود فعل المغاربة.

إن هولندا البلد المطل على بحر الشمال ليست في حاجة إلى مواطنين من الدول المنتمية لحوض البحر الأبيض المتوسط بطباعهم ومزاجهم وعدم انضباطهم من أجل المشاركة في الحياة الانتخابية والبرلمانية أو السياسية في هولندا.

وفيما يخصني فإنني أعارض مشاركة المغاربة في الانتخابات التي تجري بالدول الأجنبية، ذلك أن هذا الحق مع كامل الأسف سيتزع منهم يوماً ما ولو بعد جيل أو جيلين باعتبار أنهم ليسوا مواطنين هولنديين أو فرنسيين أو إيطاليين أقحاحاً.

وفي اعتقادي لماذا تريدون أن يؤدي المغربي التحية ظاهراً أو باطناً وهو يستمع إلى النشيد الهولندي، ولماذا يطلب منه بعد مرور ثلاثين أو ستين سنة أن يذهب إلى ساحة القتال ليدافع كفرنسي أو ألماني عن فرنسا أو إيطاليا، وهو يعمل على كتفيه العلم الوطني.

أرى أن هذا الأمر يتناقض مع الأخلاق، فلا يمكن أن يكون للمرء علمان، ذلك أنه لا يمكن أن يفرض في القديم، وهو لم يحصل بعد على العلم الجديد، فمن الأفضل أن يبقى كل واحد على حاله مع الدعوة إلى التآخي والمساواة الإنسانية، وإلى احترام حقوق الإنسانية، أما الإدماج فليس في صالح أحد.

سؤال — (إذاعة فرنسا الدولية) : جلالة الملك أود أن أ طرح سؤاليين.

الأول بخصوص تشاد، قبل بضعة أشهر جرى الحديث عن وساطة مغربية لعقد لقاء بين العقيد القذافي وحسين هبري فهل ما زال مشروع اللقاء أمراً وارداً ؟

أما سؤالي الثاني فيتعلق بقضية ميشيل سورات، فهل تمّ الإتصال بجلالتكم بوصفكم رئيساً للجنة القدس من لدن الحكومة الفرنسية ؟

جواب : إني أؤكد لكم سيدتي أن المغرب لم يكلف في أي وقت من الأوقات من الجانب الفرنسي ولا من قبل الجانب الليبي بالقيام بوساطة، وأقل من ذلك لم يكلف حتى بترتيب لقاء بين الرئيس ميثران والعقيد القذافي، لقد جرى الحديث عن ذلك في وسائل الإعلام وفي الكواليس، إلا أن الحقيقة التي أؤكدكم هي أن ذلك أمر غير وارد تماماً.

وبخصوص قضية سورات لم يطلب من المغرب أبداً القيام بمساعييه لهذا الطرف أو ذاك، إننا نتبع الأحداث كغيرنا وليس بشكل مباشر.

سؤال — عن التشاد لجريدة «لوموند»

جواب : في قضية التشاد كما تعلمون المشكل بسيط، فالأمر يتعلق بمعرفة من يمثل السيادة التشادية، ومن هو المخاطب الرسمي والمعترف به دولياً للحديث والالتزام باسم تشاد ؟



وأن المغرب فيما يخصه رأى من واجبه أن يختار بكل حرية وسيادة أن يعتبر الرئيس حسين هري هو رئيس الدولة التشادية، وأنه يمثل بالتالي الإرادة والسيادة التشاديتين، وفيما يخص تقديم نصائح للعقيد القذافي بشأن التشاد فإنني أعتقد أنه عبّر عن إرادته بما فيه الكفاية عدة مرات وبكيفية ثابتة.

أعتقد أنه عند الوصول إلى هذا الحد فإن النصائح لا تكفي وأقصى ما يمكن أن نصل إليه هو أن نتبادل الحجج لمعرفة من منا قد يكون محقاً أكثر من الآخر، لكنني أعتقد أن اختيار ليبيا واضح، واختيار المغرب واضح أيضاً، ويمكن الوقوف عند هذا الحد.

سؤال جريدة (بوليتكن) الدانمارك — صاحب الجلالة لم تتطرقوا في خطاب 3 مارس إلى الإتحاد بينكم وبين العقيد القذافي ولم تبث التلفزة برقية تهنئة للقذافي، ما هو السبب في ذلك ؟

جواب : في خطابي يوم 3 مارس ركزت على المسائل الداخلية لبلدي، وإذا كنتم قد قرأتم خطابي فستلاحظون أنني تحدثت عن زيارتي لفرنسا، لأن ذلك يعتبر في نفس الوقت مسألة ثنائية وداخلية بالنسبة إليّ كما تحدثت عن المسائل الداخلية الأخرى.

كنت قبل ثلاث سنوات قد تطرقت إلى الإتحاد بين المغرب وليبيا، وليس من الضروري أن أستمّر في الحديث عن هذا الإتحاد، فهذا الموضوع معروف لدى الجميع.

هذا من جهة أما من جهة أخرى فليس من المفروض على كل رئيس دولة أن يبعث لي بريقة أو أن يوجه خطاب تهنئة على شاشة التلفزيون.

سؤال — (وكالة تاس ووكالة نوفوستي) الإتحاد السوفياتي — صاحب الجلالة قدم الإتحاد السوفياتي بتاريخ 15 يناير 1985 برنامجاً لنزع الأسلحة وخاصة منها النووية على ثلاث مراحل إلى غاية سنة 2000، نريد أن نعرف رأي جلالتيكم في هذه المبادرة والتأثير الذي يمكن أن يكون لها على الدول السائرة في طريق النمو على ضوء شعار وقف التسليح من أجل التنمية.

جواب : كما تعلمون فإن كل مبادرة ترمي إلى نزع السلاح النووي لا يمكن أن ينظر إليها إلا بعين المرضا والتشجيع من لدن كل الدول سواء نامية أو متقدمة، وفيما يتعلق بالمغرب فإننا لسنا مع نزع السلاح النووي إلى غاية سنة 2000، بل إننا نرغب في أن يتم ذلك في أسرع وقت، فالمغرب يحكم موقعه على ضفة مضيق جبل طارق وفي مدخل إفريقيا يحقّ له في أي وقت أن يمتلك قبيلة ذرية إن لم نقل قبيلتين أو ثلاثاً، إذن لنا الحق في ذلك، مثلنا مثل باقي الدول الواقعة في مناطق استراتيجية والمهتمة بنزع السلاح النووي، وذلك ليس في سنة 2000 ولكن إذا ما قيل لي انه سيتم ذلك غذا فإنني أكون أسعد الناس، لأن بلدي يستحق كما قلت لكم على المستوى الجيوستراتيجي، وعلى كل المستويات أن يتوفر على عدد من القنابل الذرية، وترون إذن أن الضرورة هي التي تجعلني أدعو لنزع السلاح النووي.

سؤال (التلفزيون الباكستاني) — جلالة الملك أود أن أعرف ما إذا كنتم تفكرون بمبادرة جديدة من أجل وضع حد لحرب بين العراق وإيران على أثر التصعيد الذي تعرفه هذه الحرب، وذلك بوصف جلالتيكم رئيساً للقمة الإسلامية ؟ ومن جهة أخرى ما هو نظر جلالتيكم في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تحقيق وحدة الأمة الإسلامية التي تعيش هذه الأيام في غليان ؟



**جواب :** فيما يخص النقطة الأولى وكما هو في علمكم توجد لجنة ساعية منبقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي عُهد إليها بمساعدة العراق وإيران على إيجاد حل سلمي للنزاع القائم بينهما غير أنه لحد الساعة لم يته تحقيق أية نتيجة في هذا المضمار، ويحق لي أن أقول : ان مسؤولية هذا الموقف السلبي تتحملها إيران.

وفما يتعلق بوحدة الأمة الإسلامية أعتقد أنه لا ينبغي أن نذهب بعيداً، فمن الأفضل أن نظل على حالنا ذلك، لأنه ليست هناك نفس العلاقات السياسية في الأمة الإسلامية ولا نفس العلاقات الإجتماعية، وسيكون من الخطأ إقامة وحدة أكبر من تلك التي توجد حالياً، لأنني على يقين أن ذلك سيتسبب في خلق الكثير من المشاكل.

ولعمري أن أقوى ما يربط البلدان الإسلامية بعضها ببعض هو إيماننا بالله وبرسوله سيدنا محمد والسير كل يوم وكل سنة على هدي مبادئ الإسلام التي تحت على السلم والإخاء والتفاهم بين جميع دول العالم وبين البلدان الإسلامية من جهة وبين هذه الأخيرة والبلدان الأخرى من جهة ثانية، فمن الأفضل إذن أن نكتفي بهذا ولا أريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك.

**سؤال (القناة الأولى للتلفزة الفرنسية) —** صاحب الجلالة ما هي في نظركم الوسائل التي تمكن الحكومة الفرنسية من الخروج من الوضعية الحالية التي توجد عليها في علاقاتها مع المجموعة الإسلامية التي تحتجز رهائن في لبنان ؟

**جواب :** قبل كل شيء هناك أمر يلزمني بأن أجيئكم عنه ليس بالنفي، ولكن بأن أقول لكم : إني لا أعرف شيئاً عن ذلك، فليس لدي علم تماماً بالوسائل التي تتوفر عليها الحكومة الفرنسية، ففي حالات كهاته تكون لكل حكومة ورقة أو وسيلة ضغط تستعملها.

وبما أنني لا أعرف ما هي الأسلحة الخفية للحكومة الفرنسية — ولكل حكومة في هذا الميدان أسلحتها الخفية — فلا يمكنني أن أقول لكم ما سأنصح الحكومة الفرنسية بالقيام به، وإني متأسف بأن أجيئكم بهذه الطريقة، لأنني لا أرى طريقة أخرى غيرها.

**سؤال (وكالة اسوسيتد بريس) —** أستاذكم يا جلالة الملك في العودة إلى السؤال الذي أجيئكم عنه بخصوص اقتراح الرئيس عبده ضيوف، إنني أفهم جيداً ما قلموه لنا : إنه لا شأن لكم بمنظمة الوحدة الإفريقية، ولكنني أتساءل عما إذا كان بإمكانكم أن تعطونا وجهة نظركم في ماهية الاقتراح دون الرجوع إلى الرئيس ضيوف ولا إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وأود أن أطلب منكم ما إذا كنتم ترون إمكانية بشأن اقتراح مفاوضات غير مباشرة مهما يكن مصدره، كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان والباكستان اللتين تتفاوضان بإشراف ممثل الأمم المتحدة دون أن تلتقيا ؟

**جواب :** في البداية ليس هناك وجه للمقارنة بين النزاع الباكستاني الأفغاني والنزاع القائم حالياً بالصحراء، فأفغانستان وباكستان بلدان معترف بهما دولياً ويتفرون على علم وحدود وسيادة وشعب ومثلية لدى الأمم المتحدة ولدى مختلف المنظمات الجهوية، إذن فلنقل ان المقارنة لا تستقيم.

ثانياً : لم أتوصل بأي اقتراح من الرئيس عبده ضيوف، وحتى لو كان هناك مثل هذا الاقتراح فإنني لن أخذه بعين الاعتبار إلا إذا كان اقتراح صديق صادراً عن رئيس دولة صديقة، أما إذا صدر عن الرئيس



الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية كائناً من كان وليس فقط عن الرئيس عبده ضيوف فإنني لن أجيب إلا بشيء واحد، أريد أن أكون منطقياً مع نفسي، إنني مستعد لقراءة الاقتراح، ولكنني غير مستعد نهائياً لفهمه، بإمكانني أن أقرأ دون أن أفهم، ولحد الآن فإن أي اقتراح ملموس لم يقدم إلينا منذ الدورة الأخيرة للأمم المتحدة، فقد تقرر عملاً بالمقرر الذي تم التصويت عليه في ذلك الوقت أن يتكلف الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ حل متفاوض بشأنه ولحد الآن لم ألتق بالأمين العام، لكنني أعتقد أن السيد دي كويلار لن يتأخر في التحرك. ومهما يكن من أمر فإن المغرب لم يكن أبداً ضد الحوار والمناقشة، ولكنه يأتي أن يتناقش أو يتفاوض مباشرة مع من تعرفون.

سؤال مجلة لو بوان — صاحب الجلالة منذ بداية شهر يناير تم تأجيل الإجماع الذي كان من المقرر أن يتعقد بطرابلس بين حكومتكم والحكومة الليبية عدة مرات، فهل هذا التأجيل يعني حصول نوع من الفتور في الاتحاد المغربي الليبي؟ وهو فتور لاحظته البعض من خلال مختلف التصريحات، وهل من المحتمل أن يكون التقارب الذي بدأ يظهر بين ليبيا والجزائر بطلب من العقيد القذافي قد ساهم في هذا الفتور؟

جواب : من الأكيد أن الصداقة الحميمة بين المغرب وليبيا تستأثر بالكثير من الإهتمام، لقد تأجلت الزيارة بكل بساطة لكون بعض التواريخ لم تكن أو لم تعد ملائمة، والواقع أننا كنا نعتزم زيارة ليبيا غير أنه كانت هناك مناورات الأسطول الأمريكي قبالة السواحل الليبية، وبالنظر إلى وضعية التعبئة العامة التي كانت في ليبيا رأينا أنه لم يكن يلزم أن نصرف الرئيس القذافي عن انشغالاته الاستراتيجية والعسكرية بزيارة لن ترفض بطبيعة الحال، ولكن قد لا يتم الترتيب لها كما ينبغي، ولن تكون في خدمة الإتحاد قطعاً، إذن لا يمكن أن يعطى لتأجيل هذه الزيارة تفسير آخر، لأن الأمر يتعلق بتأجيل لا أقل ولا أكثر مرتبط بالظروف التي لم تسمح بذلك.

وفيما يخص العلاقات الجزائرية الليبية فالمغرب — وهذا أمر أريد أن يتيقن منه الجميع بصفة نهائية — ليست لديه عقدة التخوف كلما حصلت مبادرة لتحقيق تقارب بين بلد وآخر أيا كان هذا البلد، فالمغرب له مكانته لا أقل ولا أكثر، وله إذن وزنه وحجمه اللائقان به، ويحرص على أن ينظر إليه بعين الاعتبار، وأن يتم احترامه، وهذا لا يعني أنه كلما تقرب أحد أو أراد التقرب من الجزائر سينتابه القلق، فهذا ليس من شيم المغرب ولن يكون أبداً من شيمه، وإنما بالعكس من ذلك نعتبر أن كل تقارب بين ليبيا والجزائر لا يمكن إلا أن يكون مفيداً للمغرب.

وبما أنكم تحدثتم منذ قليل عن الاتحاد العربي الأفريقي الذي يربط بين المغرب وليبيا فإننا نعتبر إذن أن تقارباً جزائرياً ليبيا ليس من شأنه أن يضر بالمغرب بل هو مفيد له، ولهذا نظرنا إلى هذا التقارب ليس فقط بهدوء وإنما اعتبرناه حدثاً ربما يكون واعداً، غير أننا نحافظنا على هدوئنا، ولا نرى فيه ما يدعو للتخوف.

سؤال — جون افريك : أولاً أعتقد يا جلالة الملك أنه أثناء محادثاتكم مع الملك خوان كارلوس أثرت موضوع سبتة ومليلية، فهل لكم أن تحدثونا عن ذلك؟

ثانياً : هل تعتزمون القيام بزيارة خلال الشهور القادمة للولايات المتحدة؟

جواب : يمكنني القول : ان زيارة جلالة الملك خوان كارلوس الأول كانت بالنسبة لي حدثاً مؤثراً حُلف وقعاً طيباً في نفسي وكان له وسيظل صدًى واسع.



إنني أعرف الملك خوان كارلوس منذ سنوات عديدة، وعلاقتنا جد حميمة، وإننا غالباً ما نحري اتصالات هاتفية فيما بيننا، ويجب القول : ان زيارته كانت بالنسبة لي أسعد مفاجأة وأجمل هدية قدمها لي.

وقد تحدثنا بالطبع عن سبتة ومليلية، ولكن في جو يطبعه الهدوء حتى نجعل الشعبين المغربي والإسباني يشيران هذا الموضوع بكل هدوء وفي نهاية المطاف، فإن قضية سبتة ومليلية هي قضية واضحة، فالوضعية هي كما يمكن القول ذات مفارقة تاريخية ولا أريد أن أقول أكثر من ذلك.

ومن الطبيعي إذن أنه في يوم من الأيام ستدوب في الاطار التاريخي للتطور العالمي، وعلى الشعبين الاسباني والمغربي من خلال حكمتها واتزانها ومن خلال اقتناعهما بصفة خاصة أن يجعلنا من المضيق عامل تقارب بينهما وليس عامل تباعد، ويبقى إذن على هذين الشعبين أن يسعيا لايجاد تسوية لهذه المشكلة في ظل السلم والتفاهم والمصالح المشتركة للبلدين.

وفيما يخص الجواب عن سؤالكم الثاني فإنني لم أحدد بعد تاريخ هذه الزيارة، ولكن أعتقد أنني سأقوم إن شاء الله خلال الشهور القادمة بزيارة عمل للولايات المتحدة وبالطبع بزيارة للرئيس ريكن.

**سؤال جريدة دي ساندياويرفر اوف اينديا — لدي سؤالان : قيل ان القرار الأخير للوزير الأول الهندي القاضي بالإعتراف بالجمهورية الصحراوية المزعومة قد أغاظكم، فما هي آفاق تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والهند التي ترأس حالياً حركة عدم الإنحياز، أما السؤال الثاني فهو كالتالي : تروج إشاعات تتعلق بمحاولات لقبول «الجمهورية الصحراوية» في مؤتمر قمة عدم الإنحياز الذي سينعقد خلال شهر غشت القادم في مدينة هراي، وفي هذه الحالة ماذا سيكون رد فعل المغرب وما هي الإجراءات التي ستخضعها لمواجهة المحاولات ؟**

**جواب :** إن اعتراف الهند عكر صفو العلاقات بين البلدين، إنني التقيت بنجد ووالدة الوزير الأول السيد راجيف غاندي، كما التقيت بالرئيس نهرو مرتين أو ثلاثاً الأولى في نيويورك عندما كنت ولياً للعهد سنة 1960، والمرة الثانية في يوغسلافيا سنة 1961 أي بعد مرور بضعة أشهر على اعتلاي العرش حيث قمنا سوياً رفقة جمال عبد الناصر وتيتو وهيلاسلاسي وسيكوتوري ونيكروما ورئيس كوبا واللائحة طويلة باحداث حركة عدم الإنحياز، وقد شكل اعتراف الوزير الأول الهندي بالجمهورية الصحراوية المزعومة صدمة قوية بالنسبة لي ولشعبي، ومن الأكيد أن الهند هي دولة حرة وذات سيادة، غير أنني أعتقد أن القرار الذي اتخذته الوزير الأول لبلد مثل الهند بما له من ثقل ودور في العالم الثالث كان قراراً طائشاً خاصة أنه يمس بالعلاقات بين المغرب والهند، وأملنا وطيد في أن تعود المياه إلى مجاريها بين البلدين.

**سؤال من وكالة الأنباء السينغالية — جلالة الملك ما الذي يعرقل تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء ؟**

**جواب :** إن الذي يحول دون إجراء هذا الإستفتاء هم أولئك الذين لا يرغبون فيه، أما أنا فإنني على استعداد لتنظيمه ابتداء من صباح الغد.

**سؤال من مجلة جون افريك — لقد تبعم البيانات الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي حول موضوع الحرب العراقية الإيرانية والمتعلقة بالغزو الإيراني للعراق، فهل يمكن أن نعرف بكل تحديد دور المغرب في**





### الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج ؟

السؤال الثاني - في أوج الأزمة في سبته ومليبية قمت بزيارة للمليبية وعانيت وضعية عدم الاستقرار التي يعيشها 27 ألف مغربي في هذه المنطقة، هل يمكن معرفة إلى أين وصلت المفاوضات الحالية حول هذه المشكلة وخاصة بعد قانون طرد الأجانب ؟

جواب : فيما يتعلق بالسؤال الأول حول منطقة الخليج فإن المغرب فعلا قلق، ومنشغل بما يقع هناك، والمغرب حاضر سياسياً بسفرائه ومراقبيه ومتتبع تطورات الوضع، وهذا هو الحضور الوحيد للمغرب بهذه المنطقة، والحقيقة أن مجلس التعاون الخليجي هو مجلس متعدد الإهتمامات، ومن بين مشاغله الأساسية مشاكل الدفاع وقد أتيج لي من خلال المحادثات التي أجريتها مع أعضاء المجلس أن أعرف أن رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي يدركون ليس فقط المخاطر بل وكذلك ضرورة إقرار التضامن والإنسجام في هذا المجلس، وهذا كل ما يمكن أن أقوله لكم، فالمغرب ليس له حضور غير هذا في المنطقة.

وفيما يخص السؤال الثاني أعتقد شخصياً أن ملك بلد ما لا يمكنه أن ينتقل لزيارة ملك أو رئيس دولة آخر مهما كانت العلاقات الأخوية التي تربطهما دون أن تكون الرغبة تحذوه في إعطاء هذه الزيارة وخاصة في ثالث مارس مدلولها، وأعتبر شخصياً أن المغاربة لهم من الذكاء ما يجعلهم يعطون للقاءنا بالملك خوان كارلوس مدلوله الحقيقي، لم أكن في مليبية، غير أنني مثلكم تأثرت لدى قراءة التحقيقات الصحفية ورؤيتي لبعض الصور، ولكن باستثناء حالات معينة فإن مهمني تحتم علي أن أقوم بواجبي دون انفعال، ذلك أنني إذا ما كنت في حالة انفعال فسيقع ما لا تحمد عقباه، ولذلك أعمل جاهداً على القيام بمهمتي دون انسياق مع العاطفة إلا إذا تعلق الأمر بمحاربة الجفاف وبناء السدود وكسب السباق ضد الساعة فيما يخص التغذية والشغل وعندئذ أكون عاطفياً، أما في المسائل الأخرى فأني أحاول التزام الهدوء ما أمكن، فلنلتزم الهدوء شيئاً ما جميعاً.

سؤال جريدة الجزيرة السعودية - جلالة الملك، سعدت أنا والزملاء الصحفيين خاصة العرب والمسلمين بحضور مناسبة تؤكد تواصل أصالتنا الإسلامية، ألا وهي مناسبة تجديد البيعة لجلالتكم، والسؤال هو : قياساً بما تأخذ به محكمة العدل الدولية في لاهاي وخصوصاً القانون الدولي الذي يتسير بالغرف الديني والشرائع السماوية، وبما أن ديننا الإسلامي يلزمنا بالتمسك بالبيعة لأولي الأمر، ألا يعتبر تجديد البيعة الذي لمسنه وشاهدناه ونقلناه إلى أنحاء العالم بحضور ممثل الشعب المغربي ومن ضمنهم ممثلو الأقاليم الصحراوية استفتاء يؤكد من جديد تمسك المغاربة بوحدة تراهم ؟

جواب : مما لا شك فيه أن القوانين العربية وبالأخص القوانين الإسلامية تعطي للبيعة أهمية وقيمة لا تعطى لها القوانين الأخرى، فالبيعة عندنا ليست مقيدة بالتراب أو بمحدود ترابية، ذلك أن البيعة تكون لمن يعتبر المبايع أن بيعته لفلان في عنقه.

ولكن هذه المقاييس قانونية إذا كانت ثابتة في الإسلام، منذ نشأة الإسلام لم تثبت مع الأسف وبالأخص بعد اجتياح القانون الروماني شمال البحر الأبيض المتوسط قبل نشأة الإسلام، القانون الروماني كما تعلم مبني على أساس السيادة المتملكة لا على أساس البيعة والرباط الروحي والديني الذي يربط بين المبايع والمبايع، يا ليت لو كان الناس يعتبرون تجديد البيعة من الممثلين الصحراويين هو إنهاء للمشكل الصحراوي، ولكن مع الأسف التعنت وعدم اعتبار الأمر الواقع والواقع الحقيقي يجعلنا نزيد في متاهاتنا ونظل في حالة حرب، فلو



كان الأمر بيدي لاعتبرت أن زيارتي للأقاليم الصحراوية خلال السنة الماضية كانت بمثابة استفتاء، وأعتبرها كذلك، ولكن الإستفتاء الذي أريده هو استفتاء يلزم الجميع دولياً، لا يلزم فقط المحيين والأصدقاء، بل يلزم الخصوم ويجعل الخصوم أو الذين يعتبرون نتائج الإستفتاء الدولي متهمين دولياً ومندد بهم.

سؤال : جريدة (المدينة السعودية) :

شكل المؤتمر الطارئ الذي انعقد مؤخراً بالدار البيضاء لجنتين لتتقيا الأجواء العربية كيف تقيمون يا جلالة الملك أعمال هاتين اللجنتين ؟ وهل يمكن القول بأنهما قد أوشكتا على تهيء المناخ اللازم لعقد قمة الرياض المؤجلة ؟

جواب : إني أعتقد شخصياً أن قمة الرياض ليست رهينة بنجاح اللجنتين المشكلتين في مهمتهما، ذلك أن الأحوال بين سوريا والعراق كانت كما تعلم حتى قبل مؤتمر القمة العربي بفاس سنة 1982 متوترة جداً، وكانت الأحوال متوترة جداً بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الحالة جد متوترة بين الأردن وسوريا، وكذلك بين العراق وليبيا، ولم يمنعنا هذا كله من عقد قمة فاس، وعقد القمة الطارئة في السنة الماضية بالدار البيضاء، ولذلك أقول : انه في اعتقادي ولا سيما أنني لم أسمع قط جلالة الملك فهد يقول رسمياً أو علناً : ان انعقاد مؤتمر الرياض المقبل هو متوقف على حل المشاكل وحل اللجان لمشاكلها، أما فيما يخص مساعي اللجان فقد تحركت اللجنة الأولى التي قامت برئاسة سمو ولي العهد الأمير عبد الله، وخطت والله الحمد خطوات إيجابية بين سوريا والأردن، ولاحت عناصر الحل بين العراق وسوريا، أما اللجنة المشكلة من الإمارات وموريتانيا والمغرب لحل المشكل الليبي العراقي فقد اجتمعت في الرباط كما هو في علمك، وجدنا فعلاً أن المشكل عميق — يجب أن نقول ذلك — ومتعدد الأطراف، ولكن عمق المشكل لا يعني انه يستحيل حله، ونحن جادون دون خطب ولا بيانات ولا كلام للتقرب من الحل، ونرجو الله ان يعيننا في إيجاد هذا الحل.

سؤال — جريدة (عكاظ) السعودية :

لعل السؤال هو حلقة وصل لزميلي السابق من جريدة (المدينة) ويتكون من فقرتين، الأولى : صاحب الجلالة إن المسافة بين مؤتمري القمة العربي الطارئ المعقد في الدار البيضاء، ومؤتمر القمة العربي الثالث عشر قد طالت بما فيه الكفاية، ألا يرى جلالتكم أن الظرف مناسب لإنعقاد هذه القمة الشرعية في المكان المحدد ؟

أما الفقرة الثانية فهي أن القوات الإيرانية تواصل زحفها على الأراضي العراقية بما يهدد دول الخليج العربي المتعددة، هنا أتساءل فأقول ألا يستدعي هذا إيقاظ قوة الدفاع العربي المشترك من سباتها ونومها العميق ؟

جواب : سأجيب عن السؤال الأول ابتداء من الثاني، مما لاشك فيه أن القانون والواقع والمنطق يوجب على الدول العربية كيفما كانت أنظمتها وكيفما كان حجمها أن تطبق حرفياً ميثاق الدفاع المشترك، لأن الحرب هنا ليست بين دولة عربية ودولة عربية حتى يمكن للعرب أن يكونوا في حرج وأن يصعب عليهم الاختيار وأن يقعوا في ارتباك، أما هنا لا مجال للشك أو التردد، فالحلال بين والحرام بين.

فلو كان العرب منطقيين مع أنفسهم ولو كانوا ملتزمين بالتزاماتهم ولو كانوا في مستوى مسؤولياتهم



لطبقوا مباشرة وبدون أي تردد ميثاق الدفاع المشترك، وعدم تطبيقهم لميثاق الدفاع المشترك هو الذي يجعلني أطرح أنا بنفسني هذا السؤال... حان الوقت لانعقاد مؤتمر قمة لا أعتقد أن نجاح المؤتمر يعني أن يخرج الكل متفقاً، أنا حينما يكون المؤتمر لا أنتظر أن يخرج منه جميع المؤتمرين مصوتين بنعم على جميع التوصيات، بل أنا لست ممن يقولون بوجوب إصدار التوصيات، يمكن للمؤتمر أن يجتمع في جلسات مغلقة من الأول إلى الأخير، وأن يترك أعضاء المؤتمر يتلاومون ويتناقشون ويتحاسبون بالطبع في جو من اللياقة، ولكن في جو من الستر والكتان، وأن يخرج المؤتمر ولو بدون توصية، على الأقل أن تكون النتيجة هي أن يوضع كل واحد منا أمام مسؤولياته، وأن يدلي بحججه، وأن يوضح بشكواه ومؤاخذاته، وعلى الأقل اللقاءات البشرية تسهل تقريب وجهات النظر، ليس معنى هذا أنني لو وجه لي الطلب لعقد قمة ثلاثي في هذا الجو المحتدم أقول أنا مستعد لجمع مؤتمر قمة، بالطبع سيكون الأمر خطيراً لأنه أولاً : هل يريد كل واحد أن يأتي لمؤتمر القمة ؟ ربما لا، كيفما كان الحال أرى أنه يجب على الدول العربية أن تحاسب نفسها اليوم وأن تكون واعية كل الوعي بما سيكونه عنها التاريخ القريب واحدة واحدة، لأن الحرب العراقية الإيرانية ليست مع الأسف حرباً عادية، ويمكن أن أقول أنها أصبحت حرباً عقائدية داخل صفوف المسلمين، وهنا يكمن الخطر كل الخطر، لأن الشيء الذي كان يجمع بيننا وهو «لا إله إلا الله محمد رسول الله» أصبح من شأنه أن يفرق بيننا، وهنا يمكننا أن ندرك خطورة الموقف.

سؤال — صحيفة (الجماعة) السعودية :

صاحب الجلالة عرفت القضية الفلسطينية تطورات عديدة خلال الأسابيع الماضية في العلاقات الأردنية الفلسطينية، كيف ينظر جلالكم لهذه التطورات ؟ وهل تعتقدون أنها ستؤدي إلى الرجوع العربي للمتمسك بقرارات قمتي الرباط وفاس أو للتراجع عن هذه القرارات ؟

جواب : كما قلت جواباً عن سؤال ألقى بالفرنسية : إن العلاقات الفلسطينية الأردنية هي علاقات عائلية، ويجب أن تعتبر هكذا، ونظراً لهذه الصفة العائلية فهي تحتد كثيراً وتحتدم، وكثيراً ما تقع في هذا الإحتدام، ودائماً تنفرج بسلام والحمد لله، بالطبع نجد أنفسنا أمام معطيات... كان هناك اتفاق أردني فلسطيني عقد بمحض اختيار الطرفين وبمحض إرادتهما وسيادتهما، وحينما وقع هذا الإتفاق جاء لقاء المؤتمر الطارئ بالدار البيضاء في شهر غشت وإذا ذاك طلب منا الطرفان أن نأخذ علماً بما جاء في ذلك الإتفاق وأخذت به جميع الدول الحاضرة، وبعد نقاشات طويلة اتضح أن الأردن والمنظمة لم يجسما على الميدان السياسي اتفاقهما الذي جسماه على الأوراق السياسية، من المسؤول ؟ لسنا هنا في محكمة لتدين فلاناً أو فلاناً، المهم أنه في يوم من الأيام صرح جلالة الملك حسين أن هذا الإتفاق أصبح لاغياً، بينما نرى أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تقل أي شيء ولم تلغ الإتفاق بل صرحت بأنها جادة في إيجاد صيغة أخرى لإرجاع الحالة بين الأردن والمنظمة إلى ما كانت عليه.

وبعد أيام قلائل أدلى جلالة الملك حسين بتصريحات لم يقل فيها أنه لم يبق معترفاً بقرارات الرباط لسنة 1974 ولم يقل إن مقررات الرباط أصبحت لاغية بالنسبة إليه، قال في المرة الأولى : إنه يعتقد أنه من الصالح أن يعاد النظر أو التقويم في إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لما جاء في قرارات الرباط، وفي خطاب ثاني قريب قال : إنه مازال متشبهاً بمقررات قمة الرباط 1974، وهذا كله يعني أنه في تحليله يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية التي أماننا لم تصبح الأداة الصالحة للوصول إلى النتيجة المتوخاة مع احترامه لقرارات الجامعة وتشبته بها، اعتدنا أن نرى السحب تتراكم بين الفلسطينيين والأردنيين، ونرجو الله أن تكون سحياً ممطرة، ولي اليقين أن هذه من المغالطات الأردنية الفلسطينية،



ربما فيها عنف، ولكن الحقيقة أن هذه أسرة واحدة وهذا يقع في كل الأسر.

سؤال جريدة (الإتحاد) أبو ظبي - قدمتم يا صاحب الجلالة النصيحة أكثر من مرة لمنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان حكومة منفى، هل تعتقدون أن إعلان مثل هذه الحكومة سيساعد على تقريب السلام في الشرق الأوسط؟ ما هي معطياتكم التي بدون شك لكم مبرراتكم في تشكيل هذه الحكومة؟

سؤال ثاني يتعلق بسبته ومليلية، تردد أن العاهل الإسباني قدم لكم وعداً بإعادة المدينتين إلى الوطن الأم في حالة استكمال إسبانيا لسيادتها على مستعمرة جبل طارق، هل صحيح مثل هذا الوعد؟

جواب : نبتدى بالسؤال الثاني لنختم بالأول، كيفما كان الحال المغرب لم يكن في حاجة وليس في حاجة لوعده أي أحد بأن يحرر بلده، لأن المغربي هو الذي يحرر بلده وليس في حاجة إلى وعد أو عطاء أو غيره، فالأرض مغربية، والمغرب هو الذي سيحررها، كيف ذلك؟ هنا تأتي العبقرية والشخصية المغربية المعروفة منذ قرون، مما لاشك فيه كما قلت حينما تحل مشكلة جبل طارق سيصعب دولياً على إسبانيا أن تبقى سيادتها أو وجودها الاستراتيجي مفروضاً على ضفتي هذا المضيق، ومن باب المنطق والتبعية أن استرجاع سبتة ومليلية سيتم حينما تسترجع إسبانيا جبل طارق، وبما أن إسبانيا تسترجع جبل طارق بالطرق السلمية والدبلوماسية فنحن كذلك نريد ونؤكد أننا سنسترجع سبتة ومليلية بالطرق السلمية والأخوية.

أما بخصوص السؤال الأول فمما لا شك فيه أن تكوين حكومة فلسطينية في المنفى سيعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية مصداقية أكثر بالنسبة للدول في العالم بأسره، إن الذي ينقص منظمة التحرير الفلسطينية وبالأخص فيما يخص الإرهاب هو وسيلة الدفاع عن نفسها والوسيلة الأساسية التي تجعلها بعيدة عن الإرهاب، وبعبارة أوضح حينما تكون هناك حكومة في المنفى لمنظمة التحرير الفلسطينية سيكونها آنذاك أن تعتبر كل فلسطيني خارج عن حكم منظمة التحرير الفلسطينية ويقوم بأعمال شغب مداناً من منظمة التحرير الفلسطينية، سوف تكون الحكومة في المنفى آنذاك بريئة ومنظمة التحرير بريئة من كل ذنب من هذا النوع ومن كل عمل إرهابي من هذا النوع، ثانياً سوف يتمكن الكل والعرب معهم أن يعرفوا من هو الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، فأنا أعرف جل أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن مرة أسمع أن فلاناً هو رقم اثنين وأن فلاناً هو الناطق باسم كذا، وأن فلاناً هو الذي يشارك في المؤتمرات الدولية، وأن فلاناً هو المكلف بالمقاومة الداخلية، فالأمر يتشابه علي، وأنا أعتقد أنني من أقرب الناس إلى أسرهم فكيف بالآخرين، وأعتقد شخصياً أنه من الضروري لمصداقية منظمة التحرير الفلسطينية أن تشكل حكومة في المنفى حتى يعلم الكل في العالم بأسره من هو المشاغب والإرهابي؟ ومن هو الفدائي؟ منظمة التحرير الفلسطينية تريد الفداء ولا تريد الإرهاب، ولكن هذا الغموض يضرب بها، ولحد الآن لم نوحّد القواميس، فمثلاً بالنسبة للأمريكيين، المجاهدون الأفغان مجاهدون، وبالنسبة للروسين هم إرهابيون، والفلسطينيون بالنسبة للأمريكيين هم إرهابيين، وبالنسبة للروسين هم مجاهدون.

يجب علينا أن نوحّد القانون، وإذا كوّنت منظمة التحرير حكومة في المنفى فستظهر الموقف من جميع التشكيكات، وستجعلها أكثر مصداقية وبالتالي أكثر احتراماً.

سؤال - جريدة (رسالة الأمة) : توليت يا صاحب الجلالة عرش المملكة المغربية منذ خمس وعشرين سنة : فما هو القرار المفرح أكثر من غيره، وما هو القرار المخزن أكثر من غيره من بين القرارات التي اتخذتموها خلال هذه السنوات من العمل الدؤوب.



جواب : في الحقيقة هناك قراران مفرحان، القرار الأول هو حينما عازمت على أن أعطي لبلدي دستوراً لأنني شخصياً ديمقراطي الطبع كما قال والدي رحمه الله عليه في رسالته يا بني كن ديمقراطي الطبع، ذلك أن القانون الداخلي عندنا في المغرب يجعل أن أبناء بناتي لن يحملوا عند ولادتهم لقب أمير، وأبناء أبنائي أخي لن يحملوا كذلك لقب أمير، وما هو أحسن لقب يمكن أن يجعلهم في مأمن من الضغط والظلم والجور ؟ وما هو أحسن شيء يمكنهم من المشاركة كجميع المواطنين وأن يكون لهم نفس الحظ كجميع المواطنين في أن يعيشوا آمنين مطمئنين مرزوقين : هي الحريات العامة والخاصة داخل إطار دستوري، بالطبع دستورنا هو دستور مغربي يجب من جهة أن ينظر بعين الاعتبار والجد إلى الناحية الإسلامية، لأننا نحن مسلمون، فيجب أن يحترم تقاليدنا وأن يكون محافظاً على بيئتنا، ولكن كذلك يجب أن يكون مساهماً لمقتضيات العصر الذي نعيش فيه، هذا هو القرار الذي أفرحتني كثيراً.

والقرار الثاني هو حينما قلت للمسيرة أن تقف لا أن تتطلق لأنها أدت مهمتها، فحينما قلت للسائرين ان المسيرة قد أدت مهمتها وعليكم أن ترجعوا كان ذلك هو الفرح الثاني، لأنني اعتبرت ذلك اليوم أنني نجحت في المسيرة، فتجاح المسيرة ليس يوم انطلاقها بل يوم توقفها.

أما بخصوص القرار الحزين فنحمد الله على أن ليس هناك قرار حزين.

حضرات السيدات والسادة :

أشكركم على اهتمامكم، وأعتقد أننا استوفينا حتى كل المواضيع، أعتقد أنني أجبت عن مختلف أسئلتكم، وإنني مرة أخرى مسرور بوجودكم بين ظهراني، وبمشاركتكم لي وللشعب المغربي في تخليد ذكرى عيد العرش، ويقولون أنها حفلات ربع قرن وأقول ان السعادة لا تقدر، وهي حفلات الشعب السعيد وحفلات خديم شعبه سعيد بأن يكون شعبه سعيداً، وأتمنى ان نلتقي مرة أخرى في ظروف سعيدة كهذه، وأشكركم جزيل الشكر. والسلام عليكم.

عقدت بمراكش

الجمعة 25 جمادى الثانية 1406 — 7 مارس 1986